



## كلمة

السيد محمد سعد العلمي  
الوزير المكلف بتحديث القطاعات العامة  
بمناسبة افتتاح المنتدى المغربي للإدارة  
الإلكترونية

الخميس 16 دجنبر 2010

الرباط

بسم الله الرحمن

الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يُسعدني ويشرفني أن أرحب بجميع المشاركين في هذه  
الدورة الجديدة للمنتدى المغربي للإدارة الإلكترونية، وهي الدورة  
الخامسة التي تنظمها الإدارة المغربية في هذا المجال، معربا لكم  
عن كامل اعتزازنا بمشاركاتكم الواسعة في أشغالها، ومعبرا بشكل

خاص لكافة ضيوفنا الكرام، الوافدين من دول شقيقة وصديقة، عن متمنياتنا لهم بالمقام الطيب في بلدهم الثاني المغرب، أملا أن يكون هذا المنتدى الخامس مناسبة للتعرف على مختلف التجارب المتميزة في مجال الإدارة الإلكترونية، ولمناقشة السبل الكفيلة بإنجاح هذا الورش الهام، وفرصة أيضا لتقييم ما تم القيام به من أعمال، ولاستشراف المستقبل وتدقيق ما يفرضه من أولويات.

وكما تعلمون جميعا، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصال تشكل رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعامة قوية لتأهيل المقاوله وتعزيز قدراتها التنافسية، وركيزة أساسية لتقوية فعالية الإدارة وتيسير الولوج إلى الخدمات العمومية بجودة عالية وبأقل تكلفة.

وهنا لا بد من التأكيد على أن انخراط المغرب في مجتمع المعرفة، قد أضحى خيارا حاسما لرفع تحديات المستقبل الذي أصبح يحتم التموقع الجيد داخل فضاء المجتمع الرقمي المعولم، كجسر أساسي للارتقاء بجهود التنمية المستدامة والنهوض بمستلزمات التنافسية؛ كما أن التحكم في هذه التكنولوجيا وحسن توظيفها أصبح، لا محالة، مفتاحا ضروريا لمواكبة التحولات التي تطبع عالمنا. ويتوفر المغرب، اليوم، في هذا السياق، على خارطة طريق واضحة المعالم تتجلى من خلال مخطط طموح، هو "مخطط المغرب الرقمي 2013"، الذي يرباه عاهل البلاد جلالة الملك محمد السادس، وأيضا من خلال مؤسسة إطار حكامته، تحت إشراف مجلس وطني لتكنولوجيا الإعلام والاقتصاد الرقمي، برئاسة السيد الوزير الأول.

إن ورش تنمية الإدارة الإلكترونية، يُعتبر من أهم الأوراش في مجال تحديث القطاعات العامة، ومحورا أساسيا في إستراتيجية النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمغرب. والغاية من هذا الورش هو تمكين الإدارة من تقديم خدماتها باعتماد على

معايير الجودة والشفافية والقرب، وهي مبادئ جُسدت من خلال مبادرات قطاعية على سبيل المثال "النظام الضريبي على الخط" و"خدمات الجمارك على الخط" و"طلب الشهادة السلبية" و"جواز السفر البيومتري".

وفي هذا الإطار، توجّهت الجهود خلال السنوات الأخيرة، نحو التدبير الإلكتروني وتطوير الولوج لمجموعة من المساطر والخدمات الإدارية، وذلك عبر مختلف القنوات المعلوماتية. ومن جانب آخر، فإنّ الإدارة الإلكترونية تعدُّ أداة فعالة لتخليق المرافق العمومية، بما تضمنه من شفافية في تعامل الإدارة مع المرتفقين، وما تتيحه من تقليص الاحتكاك بين الإدارة والمواطنين؛ وهذا ما أكد عليه برنامج عمل الحكومة للوقاية من الرّشوة ومحاربتها من خلال التدابير التي ستُخذ في نطاق تنفيذه في الأمد القريب.

وجدير بالذكر أيضا أن برنامج تبسيط المساطر الإدارية من أجل خدمة المواطن والمقاوله وتحسين مناخ الأعمال قد أحدث قفزة نوعية من خلال إنجاز مشاريع مُهيكله، نخص بالذكر منها،البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية، والبطاقة الرمادية ورخصة السياقة الإلكترونية، وبوابة الصفقات العمومية، وبوابة الخدمات العمومية، كما لا يفوتني أن أنوه أيضا بالمبادرات المتعددة التي ميزت الخدمات الإلكترونية على المستوى المحلي.

وأجدها فرصة مواتية، للتأكيد على أن كلّ الإدارات، على الصعيد المركزي واللامركز وعلى مستوى الجماعات المحلية، مدعوة اليوم للانخراط في هذه الدينامية وللتأقلم معها، بما يتطلبه الأمر من مضاعفة الجهود، من أجل التوطين الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في الممارسات الإدارية، باعتبارها منفذا حقيقيا نحو فعالية تدبير الخدمات وتحسين جودتها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى العناية التي ما فتئت توليها حكومة جلالة الملك لتمويل المشاريع المتعلقة بالإدارة

الإلكترونية، حيث شكّلت هذه الأخيرة، على سبيل المثال، أكثر من 65% من مجموع المشاريع التي مولها صندوق تحديث الإدارة منذ إحدائه قبل ست سنوات.

## أصحاب المعالي والسعادة،

## حضرات السيدات والسادة،

إنّنا اليوم أمام مكاسب هامة بالنسبة للخدمات العمومية الإلكترونية، تجعلنا مقتنعين بأن الفاعلين المؤثرين في هذا التغيير، من إدارات ومقاولات، وخبراء بالقطاعين العام والخاص، قد تمكنوا من تعبيد الطريق نحو بعث أجواء الثقة في تجاوب الإدارة الإلكترونية مع الرهانات المرتبطة بالحاجيات المتزايدة للمتعاملين مع الإدارة.

ولكن، فرغم كل ما حققته الإدارة المغربية من إنجازات مشهود لها بها، فإنها لا تزال لم ترق بعد إلى مستوى طموحاتنا جميعا. وقد تبين من الدراسة التي أنجزتها مؤخرا وزارة تحديث القطاعات العامة بخصوص «**خرائطية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالقطاعات العامة**»، والتي تركّزت على 5 محاور، وهي:

- الهيكلية والتنظيم،
  - الموارد البشرية والتكوين والميزانية،
  - التجهيزات المتعلقة بالمعدات والبرمجيات،
  - استعمال الانترنت،
  - المواقع والخدمات الإلكترونية.
- و التي استهدفت أزيد من 270 إدارة موزعة ما بين وزارات ومندوبيات سامية ومؤسسات عمومية.
- فقد مكنت هذه الدراسة من استخلاص 33 مؤشرا نذكر من بينها ما يلي:

. معدّل تجهيز الإدارات بالحواسيب الذي يبلغ 31 % أي بمعدل حاسوب واحد لكل 3 موظفين؛  
. نسبة الحواسيب المتصلة بشبكة الإنترنت وهي تناهز 60 %؛

. توقّر أزيد من 280 خدمة إلكترونية، وتبقى في معظمها ذات طابع إخباري أو تفاعلي بالأساس، في حين لا تتعدّى نسبة الخدمات التّعامليّة 9% والمندمجة 2% .

. وتبلغ نسبة الخدمات الإلكترونيّة باللّغة العربيّة 47 %؛  
كما أبانت الدراسة المذكورة أيضا عن ضعف بعض المؤشّرات، وأذكر منها، على سبيل المثال، نسبة الموظفين العاملين بالإدارة في هذا المجال، وهي نسبة لا تتعدى 1,19%، وكذلك متوسّط عدد أيام التكوين في ميدان تكنولوجيا المعلومات، فهو لا يرقى إلى ثلاثة (3) أيام في السنة، الأمر الذي يستحثنا على مواصلة الجهود لتحقيق الغايات المتوخّاة.

وفي الأخير، فإني على يقين تام بأن هذا المنتدى سيشكل محطة هامة للتشاور وتبادل الرأي وتقاسم التجارب الناجحة بما يساهم في إغناء وإثراء خارطة الطريق الموضوعية في هذا الشأن.

أسأل الله تعالى أن يكلل أشغالكم بالتوفيق والسداد، وأن يلهمنا جميعا سبل الرشاد لما فيه خير البلاد تحت القيادة الحكيمة لعاهلنا المفدى جلاله الملك محمد السادس نصره الله.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.